



**Mohammed Naciri.- *D sirs de ville*.
Pr face de F lix Damette, postfaces
de Monceyf Fadili et Grigori Lazarev
(Rabat:  conomie Critique, 2017), 598 p.**

يجمع هذا الكتاب الصادر حديثا للباحث محمد الناصري المتخصص في الجغرافيا البشرية وال ستاذ سابقا بكلية الآداب والعلوم الانسانية بالرباط، جملة من النصوص، بين بحوث ومقالات ومحاضرات نشرت خلال الفترة الزمنية الممتدة ما بين سنتي 1980 و2008، في عدد من الكتب الجماعية والدوريات المحكّمة داخل المغرب وخارجه. وعمل المؤلف فيما

بعد على ترتيبها وتصنيفها حسب المواضيع والإشكاليات العلمية التي طرحتها وسعت لمعالجتها، فجاء الكتاب مقسما إلى ثلاثة أقسام، تتكامل وتتقاطع، لتقدم صورة شمولية بعيدة كل البعد عن الرؤية التبسيطية للظاهرة الحضرية في المغرب والعالم العربي، خاصة ما يتصل منها بالمدينة وقضايا التعمير.

ويستحضر عنوان الكتاب الرغبة الكبيرة التي تملك ملايين الأشخاص ممن يتدفقون سنويا على المدن، في الحصول على المسكن والشغل وظروف العيش الكريم التي بدأت تتلاشى معالمها في الأرياف، بسبب التحولات المتسارعة التي عرفت دول الجنوب خلال القرن XXم. ولعل هذا ما حدا بالمؤلف إلى استهلال مقدمة الكتاب بحكاية شعبية متداولة في الأوساط الفاسية، تشهد على الرغبة الجامحة والانجذاب القوي الذين استوليا على أحد الجبلين [منحدر من منطقة جباله بأحواز فاس] عند زيارته لمدينة فاس، لما عاينه من كثافة عمرانية ونشاط اقتصادي ووفرة مادية.

يتكون الكتاب كما سلفت الإشارة من عشرين مقالة محررة باللغة الفرنسية، باستثناء مقال واحد جرى تحريره باللغة الإنجليزية، قدّمه المؤلف سنة 1988 في الأكاديمية الأمريكية للآداب والعلوم ببوسطن. وقد قدّم لهذا المجموع الخبير والباحث المتمرس في الشؤون المغاربية وإعداد التراب فليكس دमित (F lix Damette)، أعقبته مقدمة من تحرير المؤلف جاوزت الثلاثين صفحة. ومن جهة أخرى، ذيل المؤلف نص الكتاب بخلاصة مهمة باللغة العربية عن التطور التاريخي للمدن في المغرب، أعقبها بخاتمتين،

حرّر الأولى منها المهندس منصف فاضلي، المتخصص في قضايا التنمية الحضرية. أما الثانية، فجاءت بقلم كريغوري لازارييف (Grigori Lazarev) المتخصص في شؤون المجال القروي بالمغرب وغيره.

قدّم المؤلف في القسم الأول من الكتاب، لوحة دقيقة ومتكاملة للإشكالية الحضرية في بلدان ما كان يسمى بالعالم الثالث، فاستهلها بالحديث عن صلات المدينة بالريف في علاقتها بالسلطة السياسية، محاولاً تصنيف هذه العلاقات انطلاقاً من نماذج وحالات متباينة مجالياً وزمناً، كالنموذج الكمبودي الذي تميز خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي 1975 و1978 بإفراغ المدن بالقوة من سكانها وتوجيههم صوب الأرياف للاشتغال بالفلاحة، أو النموذج الإيراني الذي سعى على النقيض من ذلك إلى تقوية وتوسيع النظام الحضري عبر تفجير الأرياف وإفراغها من سكانها. وخلص المؤلف بعد مقابله لهذه النماذج، إلى تميز المجال القروي بدينامية خاصة على الرغم من تبعيته للمجال الحضري، وبالتالي وجوب إفراده بسياسة خاصة ومستقلة. وتناول الباحث بعدها مشكلة السكن الصفيحي أو السكن غير المدمج باعتبارها إشكالية حضرية رئيسية، موضحاً دور الإعداد في احتواء الانتفاضات الحضرية أو استثارتها، ومُحاولاً في محطة أخرى من هذا القسم وضع هذا النوع من السكن في سياقه السوسيو مؤسسي وديناميته التطورية غير الثابتة، مغيراً بذلك النظرة إلى التعمير غير القانوني من مخالفة قانونية واختراق للمجال الحضري من قبل القرويين، إلى نتيجة طبيعية لعجز السلطات عن التحكم في التعمير.

ثم انتقل المؤلف على إثر ذلك للكشف عن التناقضات التي تحكمت في التعمير المغربي من عهد المقيم العام الفرنسي ليوطي إلى مرحلة وزير الداخلية إدريس البصري. فخلال مرحلة الحماية، حافظ ليوطي على أنسجة المدن العتيقة، مقتصرًا في التدخل بها على التطهير والتزويد بالكهرباء والماء الصالح للشرب، مقابل إنشاء مدن أوروبية جديدة وحديثة بجوارها دون أن تكون متصلة بها، كما هو الشأن مع حالات القنيطرة وفاس ومكناس ومراكش والرباط. وهو ما حصل التراجع عنه بمجرد رحيل ليوطي عن المغرب سنة 1925. أما عن مرحلة ما بعد الاستقلال، فقد تميزت بتنامي ساكنة الأحياء الصفيحية، وعجز فئات واسعة من الطبقات الوسطى عن اقتناء بقع أرضية لبناء مساكن لها، فتطورت نتيجة لذلك التجزئات غير القانونية الموصوفة بالسرية، في سياق اتسم بعجز السلطة السياسية عن التحكم في النمو الحضري. وفي المقابل عرفت المدن العتيقة كمدينة فاس تضاعفاً في عدد سكانها، وهو ما حال دون إعداد المدينة، مما حدا ببعض

الفاعلين الخارجيين للتدخل في الإعداد الحضري، كاليونسكو بالنسبة للمدن العتيقة، والبنك الدولي بالنسبة لسكن الصفيح.

ومن جهة أخرى، حدّد المؤلف السمات المميزة للسياسات الحضرية في العالم العربي، مؤكداً عدم استقرارها وحساسيتها الشديدة للظروف العامة، وخضوعها لتجاذبات ثلاثة فاعلين أساسيين هم الطبقات الوسطى الحضرية، والقرويون الراغبون في الهجرة صوب المدينة، والدولة الراغبة في التحكم في الوضع العام والسكان. فتحوّلت المدينة بذلك من وسيلة للتنمية إلى أداة من أدوات السلطة، كما هو الشأن بالنسبة للعراق، الذي توصل من خلال سياسة توسيع النظام الحضري عبر برامج الإسكان، إلى احتواء المطالب الكردية والمعارضة الشيعية في الأرياف. وانتقل المؤلف بعدها للتساؤل عن مدى قدرة النخب المغربية خلال القرن XXIم على إدخال إصلاحات تستجيب في الآن نفسه لضروريات الاقتصاد والتضامن ومتطلبات الديمقراطية. ولم يكتف المؤلف بشجب عجز الدولة، بل حمل الطبقات المهيمنة في المجتمع المسؤولية، وكشف عن عجزها عن التحول إلى طبقات مُسيّرة، تتجاوز مصالحها الخاصة لتحمل عبء المصلحة الوطنية. ويُدرج محمد الناصري في هذا السياق مفهوماً قوياً بالنسبة لتاريخ المغرب هو "الإرهاق الترابي"، الناتج عن التقاء عاملين في الماضي هما عدم الاستقرار القبلي، وعجز المخزن عن التحكم المباشر في الأفراد، إضافة إلى الضغوط الخارجي بدءاً باحتلال سبتة سنة 1415 من قبل البرتغال وصولاً إلى الضغوط الأوربية بشتى أنواعها خلال القرن XIXم، وهو ما شكّل تهديداً دائماً للتراب، وجرد المخزن من الوسائل اللازمة لضمان سلطة ترابية كافية لخلق شروط التنمية الاقتصادية. أما بخصوص مرحلة الحماية، فقد تسببت هي الأخرى في إرهاق ترابي جديد مرتبط هذه المرة بالتوترات الداخلية. وبحصول المغرب على الاستقلال، اندمجت المسألة الترابية مع المسألة الاجتماعية، بعدما قامت وزارة الداخلية بتوزيع أراضي الاستيطان على نخبة من الشخصيات المدنية والعسكرية، مُفضلة بذلك التحكم الترابي على التنمية.

وتناول المؤلف في القسم الثاني من الكتاب، مجموعة أخرى من القضايا المتصلة بالتعمير والمجتمع والثقافة، كالتعمير السري في المغرب الذي يتناقض اسمه "الرسمي" مع حقيقته، فهو يتم علانية في واضحة النهار، أمام أعين السلطة وبموافقتها، لعدم توفرها على الوسائل أو النية لإيقافه. كما أن هذا النوع من السكن قدّم خدمات كبيرة للدولة، من خلال توفيره السكن لشرائح مهمة من الطبقات الوسطى. وهو ما أدى

حسب المؤلف إلى سيرورة معكوسة للتعوير، فبدل إقامة البنى التحتية قبل البناء، يتم البناء أولاً، ثم يُعمل على وصل المساكن الجديدة بالماء والكهرباء والصرف الصحي، الأمر الذي تسبب في نزاع الشرعية عن التنظيم الحضري ووثائق التعوير. ومن جهة ثانية، عالج المؤلف ما يسمى بالأزمة الحضرية في كل أبعادها المتصلة بالأرض المخصصة للبناء والبنيات التحتية والتدبير وطريقة تمثيل المدينة والعيش فيها. مؤكداً أن مضاعفة الإعداد ذي الأهداف الأمنية ومركزة سُلط تدبير المدينة لم تحل الأزمة بقدر ما ساهمت في تفاقمها واستدامتها. وانتقل الباحث محمد الناصري بعدها لمعالجة قضية أخرى هي التحضر، مبرزاً دلالة المصطلح، وشروط ظهوره، وتبايناته بين المغرب والمشرق، وطبيعة علاقته بالسلطة، ودوره في تطور المدن العربية الإسلامية، وسبل الانتقال من مجرد الانتماء إلى الوسط الحضري إلى الشعور بالمواطنة، منبهاً في هذا السياق على ضرورة اعتماد التجربة الحضرية الإسلامية في عملية تأسيس المواطنة الحضرية، بدل استيراد النماذج الأجنبية. وفي الأخير مَوَّضَع المؤلف الحدث الحضري في سياقه الديني، انطلاقاً من المسجد كفضاء مركزي في الحياة الحضرية بالمجتمعات الإسلامية، وكرهان متميز بالنسبة للسلطة السياسية في الزمن الراهن.

أما القسم الثالث من الكتاب، فجاء في هيئة تنمة وتكملة لما سبق ذكره في القسمين الأولين. وقد استهله المؤلف بالحديث عن القصور في واحة تنجداد كشكل من أشكال السكن في الجنوب المغربي، منبهاً للتحويلات الطارئة عليها، ولردود فعل السكان والدولة إزاءها، والحلول الممكنة لحمايتها من الزوال، كتجهيزها بالمرافق الضرورية، ونبذ صورة الفقر المتصقة بها، وحماية الواحات لوقف نزيف القصور. ومن جهة أخرى، أثار الباحث مسألة إعادة تأهيل المراكز التاريخية التي تخلت عنها ساكنتها الحضرية لصالح الساكنة القروية المهاجرة، كاشفاً عن بعض العوائق المفضية إلى الحد من نجاعة هذه العملية، كغياب جرد مفصل للتراث المادي داخل الأنسجة الحضرية العتيقة، والكثافة السكانية المرتفعة، والإكراهات التقنية والعقارية والمالية، بالإضافة إلى جهود النخب الحضرية وعدم قيامها بما يستحق ذكره للإسهام في إنقاذ هذه المراكز، وعدم إبداء الساكنة القروية أي ارتباط بالمدينة العتيقة.

وفضلاً عن ذلك، تتبع المؤلف آليات تدبير النفايات الصلبة والسائلة بمدينة فاس، مقارنة كالعادة بين فترة ما قبل الاستعمار والمرحلة الاستعمارية وما تلاها، مؤكداً في هذا الصدد على تزايد خطورة النفايات بسبب ارتفاع الكثافة السكانية، وتحول الأنماط

الاستهلاكية، وتلاشي بنايات التدبير القديمة، داعيا في الآن نفسه إلى بدء مشروع إعادة التأهيل بالتحكم في الإنتاج والتخلص من النفايات. وفي نص آخر من النصوص المكونة لهذا القسم، عاد محمد الناصري لطرح قضية إعادة تأهيل مدينة فاس العتيقة باعتبارها حاضرة مغربية عريقة، تتميز بخصوصيتها على مستوى تنظيم المجال واستغلال الوسط، والمؤسسات الحضرية والإرث الثقافي والعمراني. فانطلق من الوصف الدقيق لميكانيزمات اشتغال المدينة والآليات المتحكمة في تنظيم المجال الحضري التقليدي قبل الاستعمار، ليصل بعد ذلك إلى المرحلة الاستعمارية المتميزة بتناقضاتها، والممكن إجمالها في الجمود النسبي للإطار المبني داخل المدينة العتيقة مقابل التحول السريع على المستوى الوظيفي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي. أما بالنسبة لمرحلة ما بعد الاستقلال، فقد اتسمت بتعمق أزمة المدينة نتيجة الهجرة القروية المتزايدة وتفكك بنية السكن التقليدي وتزايد التجزئات السرية، وهو ما فشلت الدولة في مواجهته بسبب مجموعة من العراقيل، كالتأخر في اتخاذ القرارات، واختلاف التصورات على مستوى التخطيط الحضري، واللُّبس المحيط بدور الدولة والمؤسسات الدولية في تمويل مشروع إعادة التأهيل.

وإلى جانب القضايا الحضرية ذات البُعد الراهني، تناول المؤلف المسألة المائية بمدينة فاس في بعدها التاريخي، خاصة ما يتصل منها بالنزاع حول الماء، مستعينا في ذلك بمختلف المصادر التاريخية المباشرة وغير المباشرة، ومازجا بين المقاربتين التاريخية والجغرافية، مؤكدا في هذا الصدد على إمكانية الانطلاق من طبيعة الوثائق المرتبطة بالنزاعات حول الماء، وتكرارها، والمدة التي يتطلبها حل كل نزاع منها، وتعدد الفاعلين المتدخلين فيها، لتحديد الملامح الاجتماعية والسياسية للمجتمع الحضري. وتلى ذلك، نص باللغة الإنجليزية حول سياسة المدينة الخاضعة للرهانات العمياء للإيديولوجيا، وانعكاسات ذلك على مستقبل السكان، كما هو الشأن بالنسبة للنموذج الكمبودي في سبعينيات القرن الماضي، والنموذج السوري في الوقت الراهن. وفي الختام، قدم المؤلف رؤية تركيبية لمسألة الجهة والجهوية في بلدان المغرب منذ استقلالها، مبينا التفاوتات المهيمنة على التراب الوطني لكل دولة، وكاشفا عن تخوف هذه الأخيرة من ضعف سلطتها المركزية وبالتالي نشوء سلط جهوية في إطار سياسة اللامركزية.

وقد أنهى الباحث محمد الناصري كتابه بخلاصة مُحررة باللغة العربية، محورها الرئيس التطور التاريخي للمدينة في المغرب بين نوعية التدبير ورهانات السلطة، ساهم بها سنة 2008 في الأيام الوطنية السادسة عشرة للجمعية المغربية للبحث التاريخي.

وحاول من خلالها الكشف عن الأسباب الكامنة وراء تواري المدينة في المغرب خلف المخزن والقبيلة والزاوية، والعوامل التي أعاقت تطورها وجعلتها تدخل في ركود حضاري، مركزا في هذا الباب على عاملين هما: العامل الاقتصادي، المتمثل في طبيعة التجارة الصحراوية، ومحدودية التبادل التجاري الجهوي، ومنافسة المتوجات الأوربية خلال القرن XIX لمنتجات الحرف الحضرية، والقطائع المميزة للتطور الديموغرافي والاقتصادي والاجتماعي. ثم العامل الاجتماعي، الممكن اختزاله في عجز المدينة عن تشكيل كينونة حضرية مؤهلة لمشاركة السلطة في التدبير، وإحداث التغيير على مستوى المؤسسات الحضرية وتطور المجتمع.

ختاما، يمكن القول أن الباحث محمد الناصري قد توصل من خلال هذا الكتاب إلى تفكيك الظاهرة الحضرية في بُعديها المجالي والتاريخي، عبر توصيفها، وتفسير التحولات الطارئة عليها، والكشف عن أعطابها ومكامن الخلل بها، واستشراف مستقبلها، واقتراح جملة من الحلول المختلفة في محاولة للإسهام في الحد من أزمته.

سمير أيت أومغار
أستاذ باحث، مراكش